

تحقيق المصالح الاقتصادية المباشرة للبلدان الأفريقية ، وإنما نحو تحقيق المصالح الاقتصادية الأجنبية . وبما تنطوي عليه محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمية من تناقضات (كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين دول شرق أفريقيا : تانزانيا وكينيا وأوغندا) فإن هذا الاتجاه نفسه ينطوي على احتمالات توتر وصدام بين دول أفريقية متجاورة ، وهو ما حدث فعلا - على سبيل المثال - بين كينيا وأوغندا . في هذا المجال تنشأ مشكلات تتعلق بتوزيع مصادر الطاقة (كالمياه) أو بتحديد المياه الإقليمية أو الحدود (خاصة حيث احتمالات وجود ثروة معدنية كالنفط - كما هو الحال في النزاع على تحديد المياه الإقليمية بين ليبيا وتونس) .

رابعا - انهيار وحدة الأحزاب السياسية التي قادت النضال الاستقلالي في المراحل السابقة في عدد كبير من دول القارة .

إن الأحزاب والقوى السياسية التي برزت على رأس البنى السياسية في الدول الأفريقية عند حصولها على استقلالها قد أصيبت بتصدع خطير - ربما لأسباب أو نتيجة للمؤامرات الخارجية والانقلابات - زعزع مكانتها أو قضى على دولها في الحياة السياسية لتلك الدول . الأمر الذي أثر على التوجه الوطني التحرري فيها . لقد كانت القوى السياسية التي ناضلت من أجل الاستقلال وتسلمت السلطة في الدول الأفريقية لدى استقلالها - في معظم الأحوال - جبهات متحدة من أحزاب وتنظيمات متعددة يجمع بينها في الأساس هدف واحد ، هو هدف تحقيق الاستقلال . الأمر الذي أدى إلى بزوغ الخلافات الأيديولوجية والاجتماعية بينها بعد أن تحقق الهدف الذي كان يجمع بينها قبل الاستقلال . وهكذا طفت على السطح التناقضات والخلافات في المصالح والأمانى القبلية والإقليمية والأيديولوجية والاقتصادية . وتصاعدت فعليا - في بعض البلدان - إلى حد الصدام الدموي . وهكذا ظهر صراع السلطة كعامل خطير في استقطاب القوى وزيادة حدة انقسامها بين قوى محافظة وقوى « راديكالية » (وهنا أيضا يبرز نموذج أحداث زائير الأخيرة) . وفي الحالات التي نشأت فيها عن صراع السلطة توازنات جديدة بين القوى فقدت السلطة الحكومية فاعليتها ، وافضت هذه النتيجة بدورها - في عدد من دول القارة التي صعود العسكريين إلى السلطة .

وفي هذا الصدد يلاحظ أيضا أن عددا كبيرا من الدول الأفريقية قد أخفق في تحقيق استقرار دستوري مما فجر بصورة حادة مشكلة الديمقراطية في تلك الدول . فإن هذه الدول لم تصل إلى وضع دستور دائم يكفل وجود مؤسسات تمارس السلطة في أطسرها محددة ، وفشلت بالتالي في تنظيم العلاقات القبلية والإقليمية والعرقية بما يكبح صراعاتها . وكانت النتيجة بروز مجموعات ضاغطة (مراكز قوة) متنافسة تعتمد على اعتبارات قبلية أو إقليمية أو دينية . وفي معظم هذه الحالات برزت « مجموعات نخبوية » حققت لنفسها مراكز وامتيازات تثير بدورها صراعات مضاعفة . والأصل في نشأة « المجموعات النخبوية » في معظمه ناشيء عن برامج التحديث غير المدروسة وذات الأولويات الراضية أو غير الملائمة للواقع الموضوعي في المجتمعات الأفريقية . وتكاد هذه الظاهرة أن تكون شاملة لجميع بلدان أفريقيا ، وإن أسفرت عن صراعات حادة ومكشوفة في بعضها فقط .

خامسا - استمرار المشكلات الموروثة عن التقسيمات الإقليمية التي صنعتها الإمبراطوريات الاستعمارية دون أن يكون لها أساس موضوعي - تاريخي أو جغرافي والتي تركت « نقاط توتر » في أنحاء عديدة من القارة منذ استقلال الدول .